الأنباء
الثلاثاء 3 ديسمبر 2013

تقرير «بيتك»

التداولات العقارية بالوكالات تقفز 49٪ بزيادة 11 مليون دينار

أشار تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي أن إجمالي قيمة التداولات العقارية سجلت انخفاضا ملحوظا بنسبة 17٪ منخفضة بنحو 58 مليون دينار لتسجل حوالي 288,6 مليون دينار في أكتوبر الماضي مقارنة بقيمتها التي بلغت نحو 346,5 مليون دينار في سبتمبر 2013، وربما جاء هذا الانخفاض خلال أكتوبر لكثرة أيام العطلات التي تخللته.

وقال التقرير انه على أساس المقارنة السنوية سجلت التداولات الإجمالية في أكتوبر 2013 ارتفاعا ملحوظا وصلت نسبته إلى 24٪ بزيادة 55,5 مليون دينار مقارنة بقيمتها البالغة نحو 233 مليون دينار في أكتوبر من العام الماضي.

وبيّن التقرير ان متوسط التداول اليومي على أساس سنوي ارتفع 50٪ وبقيمة 5,2 ملايين دينار مقارنة بمتوسط تداول يومي الى 10 ملايين دينار في 23 يوم عمل خلال أكتوبر 2012.

وأوضح التقرير ان انخفاض إجمالي قيمة التداولات جاء كمحصلة لانخفاض قيمة التداول العقاري للسكن الخاص في أكتوبر عن سبتمبر بنحو 14٪، وكان الانخفاض الأكبر من نصيب قيمة التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة انخفاض فاقت النصف وصلت إلى 52٪ عن تداولات شهر سبتمبر، في حين شهدت التداولات التجارية خلال أكتوبر ما يقرب من أربعة أضعاف قيمتها في شهر سبتمبر 2013.

وفيما يخص توزيع التداولات العقارية وفقا للعقود والوكالات، ذكر التقرير ان قيمة إجمالي التداولات العقارية وفقا للعقود انخفضت بـ69 مليون دينار متراجعة بنسبة 21٪ عن شهر سبتمبر حيث حققت خلال شهر أكتوبر حوالي 254 مليون دينار مقارنة بنحو 324 مليون دينار في شهر سبتمبر 2013.

ولفت التقرير الى تحسن التداولات العقارية بالوكالات بـ 49٪ بزيادة تحققت 11 مليون دينار مسجلة حوالي 34 مليون دينار وهي أعلى قيمة تداولات خلال العام كانت من نصيب أكتوبر مقارنة بقيمتها البالغة نحو 23 مليون دينار سجلت في سبتمبر من عام 2013.

وذكر التقرير ان قيمة التداولات العقارية الإجمالية تضمنت 59٪ للسكن الخاص، حيث ارتفعت مساهمتها في أكتوبر مسجلة أعلى مساهمة منذ أكتوبر 2012 مقارنة بحصتها في سبتمبر والبالغة 57٪، بينما جاءت حصة العقارات الاستثمارية في المرتبة الثانية حيث ساهمت بنحو 23٪ في أكتوبر بأدنى مساهمة لها منذ ديسمبر 2008 مقارنة بحصة قدرها نحو 39٪ من قيمة إجمالي التداولات في شهر سبتمبر 2013.

288,6 مليون دينار إجمالي قيمة التداولات العقارية في أكتوبر

59٪ قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص و23٪ للاستثماري

ولاحظ التقرير النشاط في مساهمة التداولات العقارية التجارية بشكل ملحوظ لتسهم بحصة قدرها نحو 17٪ من إجمالي قيمة التداولات في أكتوبر مقارنة بنحو 3٪ من قيمة إجمالي تداولات الشهر الماضي سبتمبر.

وقال ان انخفاض إجمالي قيمة التداولات العقارية بنحو 17٪ أدى بالتوازي مع انخفاض عدد إجمالي التداولات العقارية بـ 19٪ إلى ارتفاع مؤشر متوسط قيمة إجمالي الصفقة العقارية بنسبة طفيفة بلغت 3٪ بنحو 10 آلاف دينار في أكتوبر مقارنة بالشهر الماضي له، حيث سجلت متوسطا قدره نحو 422 ألف دينار في أكتوبر 2013 مقارنة بحوالي 412 ألف دينار في شهر سبتمبر 2013.

السكن الخاص

حققت قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص تراجعا ملحوظا خلال أكتوبر لتسجل نحو 170,4 مليون دينار (حوالي 157,7 مليون دينار للعقود، ونحو 12,7 مليون دينار للوكالات) بانخفاض ملحوظ بـ 14٪ بنحو 27 مليون دينار عن قيمة التداولات في شهر سبتمبر 2013 والبالغة حوالي 198 مليون دينار (سجل حوالي 190 مليون دينار للعقود، ونحو 7,7 ملايين دينار).

كما شهد انخفاضا ملحوظا لقيمة تداولات عقود السكن الخاص بنحو 17٪ لتسجل نحو 157,7 مليون دينار منخفضة بـ 32 مليون دينار عن تداولات العقود للسكن الخاص في سبتمبر والبالغة نحو 190 مليون دينار.

بينما انخفضت قيمة تداولات الوكالات بنحو 5 ملايين دينار وبنسبة انخفاض بلغت 66٪ عن تداولات الوكالات في سبتمبر حيث سجلت حوالي 12,7 مليون دينار في أكتوبر مقارنة بما بقيمتها البالغة نحو 7,7 ملايين دينار في سبتمبر.

وأدى انخفاض قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص بـ14٪ وانخفاض عدد الصفقات المسجلة على هذا النوع من العقارات بـ18٪ إلى ارتفاع متوسط قيمة الصفقة الواحدة لعقار السكن الخاص بشكل طفيف ليسجل نحو 298 ألف دينار بارتفاع نسبته 5٪ وبلغت قيمته نحو 14 ألف دينار مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 284 ألف دينار في شهر سبتمبر.

أما فيما يتعلق بعدد التداولات فذكر التقرير ان التداولات العقارية للسكن الخاص سجلت 572 صفقة (518 صفقة عقود و54 صفقة وكالات) محققة ارتفاعا قدره 157 صفقة ونسبة ارتفاع 29٪ مقارنة بعدد 698 صفقة (منها 663 صفقة عقود و35 صفقة وكالات) وهو أعلى عدد سجل خلال عام 2013 في سبتمبر الماضي.

العقارات الاستثمارية

تراجعت التداولات العقارية الاستثمارية بعد نشاطها الملحوظ خلال سبتمبر 2013 حيث كانت قد حققت قفزة غير مسبوقة خلال سبتمبر، إذ سجلت حوالي 64,9 مليون دينار (بلغت تداولات العقود نحو 61 مليون دينار وسجلت الوكالات نحو 3,9 ملايين دينار) مقارنة بنحو 135 مليون دينار سجلت في سبتمبر (بلغت تداولات العقود نحو 120 مليون دينار وسجلت الوكالات نحو 15 مليون دينار) محققة تراجعا ملحوظا حيث انخفضت قيمتها خلال أكتوبر 2013 بأكثر من النصف بنحو 70 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت نحو 52٪ عن قيمتها في سبتمبر.

وقد نجم هذا الانخفاض الملحوظ كمحصلة لانخفاض قيمة التداولات الاستثمارية بالعقود لتسجل حوالي 61 مليون دينار في أكتوبر 2013 محققة انخفاضا ملحوظا بنحو 59 مليون دينار وبنسبة قاربت النصف بانخفاض نسبته 49٪ مقارنة بقيمة قدرها حوالي 120 مليون دينار سجلت في سبتمبر 2013.

وحققت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية بالوكالات نحو 3,9 ملايين دينار مسجلة انخفاضا ملحوظا نسبته 74٪ بنحو 11 مليون دينار مقارنة بأعلى قيمة في سبتمبر خلال عام 2013 منذ أبريل 2011 حيث كانت قد سجلت 15 مليون دينار خلال سبتمبر 2013.

وبالتالي تراجع متوسط قيمة الصفقة الواحدة للعقارات الاستثمارية بشكل ملحوظ نتيجة انخفاض قيمة وعدد التداولات الاستثمارية، حيث سجل نحو 697 ألف دينار خلال أكتوبر 2013 بتراجع بمقدار الثلث بلغت نسبته 30٪ بقيمة انخفاض وصلت إلى 305 آلاف دينار، ووصلت قيمة الصفقة إلى معدل قياسي خلال شهر سبتمبر 2013 بنحو واحد مليون دينار في شهر سبتمبر وهي أعلى قيمة سجلت منذ يوليو 2011.

وفيما يتعلق بعدد التداولات العقارية الاستثمارية فقد سجلت 93 صفقة في سبتمبر (87 صفقة عقود و6 صفقات وكالات) حيث تراجعت التداولات بشكل ملحوظ نسبته 31٪ وبنحو 42 صفقة عن تداولات سبتمبر البالغة 135 صفقة (132 صفقة عقود و3 صفقات وكالات) خلال سبتمبر 2013 الذي سجل أعلى ارتفاع منذ أبريل 2012.

قيمة التداولات التجارية

عاودت التداولات العقارية التجارية ارتفاعها بشكل ملحوظ خلال أكتوبر لتسجل نحو 49,9 مليون دينار(تداولات العقود نحو 32 مليون دينار، وتداولات الوكالات نحو 17,9 مليون دينار) مقارنة بحوالي 10 ملايين دينار سجلت في شهر سبتمبر 2013 (جاءت كلها من تداولات العقود)، محققة أربعة أضعاف ما سجلته خلال سبتمبر 2013 بارتفاع يعد الأعلى خلال عام 2013 حيث بلغ نحو 40 مليون دينار عن قيمة التداولات العقارية التجارية في شهر سبتمبر.

وارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة من التداولات العقارية التجارية بشكل طفيف خلال شهر أكتوبر 2013، فبلغ متوسط قيمة الصفقة نحو 3,6 ملايين دينار في شهر أكتوبر 2013 بزيادة بنسبة 4٪ بنحو 132 ألف دينار مليون دينار مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 3,4 ملايين دينار في سبتمبر 2013.

بينما ارتفع عدد التداولات العقارية التجارية مقارنة بعدد الصفقات التي سجلت في سبتمبر حيث سجلت 14 صفقة في أكتوبر (صفقتان بالعقود في العاصمة وصفقة في حولي.

تفاصيل أخرى على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

«مول 360» يحصد جائزتين من مجلس مراكز التسوق العالمي

جانب من تسلم جائزتي «مول 360»

أعلن مول 360 عن حصوله على جائزتين ذهبيتين عن فئة «أفضل برنامج تسويقي»، وفئة «افضل ايرادات تشغيلية من التأجير» من مجلس مراكز التسوق العالمي الـ «ICSC» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالاضافة الى تأهيله للجائزة العالمية لنفس المنظمة والتي تعتبر من الجوائز العالمية المتخصصة بمراكز التسوق والتي ستقام في الولايات المتحدة الاميركية.

وقد تسلم الجائزتين ديڤيد بوسلي الرئيس التنفيذي للعمليات وأفيجت ياداف المدير العام للتسويق والعمليات ومارك ديكسن مدير المول واسماعيل صادق مدير التأجير والعروض وكلاوديا لوبوشينسكا مدير التسوق لدى شركة جي إل أيه لإدارة العقارات التابعة لمجموعة التمدين وذلك خلال حفل أقيم بإمارة دبي في 25 نوفمبر 2013 وسط حشد كبير من تجار البيع بالتجزئة العالميين ومطوري ومشغلي مراكز التسوق والترفيه في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتم منح جوائز مجلس مراكز التسوق العالمي الـ ICSC سنويا ضمن فئات متعددة ومنها جائزة أفضل تصميم وتطوير مبتكر لمراكز التسوق، البرامج التسويقية، بالاضافة الى البرامج الخاصة بقطاع البيع بالتجزئة.

وتعليقا على هذه المناسبة، قال ديڤيد بوسلي: «انه لمن دواعي سرورنا وفخرنا الحصول على هذا التقدير العالمي متمثلا في حصد مول 360 الجائزتين، معتبرا أنه يأتي تكليلا للجهود التي بذلها فريق عمل التسويق في الفترة الماضية. ومما يزيد من فخرنا وسعادتنا أنه سبق ان حصل مول 360 على جائزتين لأفضل تصميم لمركز تسوق لعام 2011 والمقدمة من مجلة الـ RLI وأخرى من مجلس مراكز التسوق العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تأكيدا على الدور الريادي الذي تقوم به مجموعة شركات التمدين ويعكس قدرتها على تطوير مشاريع عقارية متميزة ذات معايير عالمية لرفع مستوى قطاع العقارات والبيع بالتجزئة في الكويت والخليج العربي، كما حصل المول على جائزتين عالميتين من مجلس مراكز التسوق العالمي الـ ICSC لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فئة «أفضل حملة دعائية تقليدية» وجائزة «أفضل ايرادات تشغيلية من التأجير» لعام 2012 ولسوف يحثنا هذا الإنجاز على السعي بكل عزيمة وإصرار لخلق أفكار إبداعية جديدة لتقديم برامج تسويقية مميزة في المستقبل.

ويعد مول 360 نقطة تحول في قطاع عقارات البيع بالتجزئة في الكويت، حيث إنه أضاف معايير جديدة في عالم التسوق والترفيه تمنح مرتاديه تجربة فريدة تحلق بهم في أجوائه الراقية وذلك من خلال سبعة أقسام ذات تصاميم مبتكرة، تضم نخبة من أرقى العلامات التجارية إلى جانب مجموعة من المطاعم والمقاهي العالمية ومراكز الترفيه، التي تواكب أحدث ما توصلت إليه صناعة الترفيه في العالم.

انطلاق معرض العقار المصري «عمار يا مصر» غدا

تحت رعاية كل من وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد للشؤون المالية والإدارية الشيخ نمر الصباح والسفير المصري لدى الكويت عبدالكريم سليمان تنطلق غدا الأربعاء أنشطة أضخم تجمع عقاري مصري تشهده الكويت، حيث تجري مراسيم افتتاح معرض «عمار يا مصر» (الدورة الـ 11) الذي تنظمه الشركة المتحدة للتسويق وتنظيم المعارض UNIEXPO بمشاركة 35 شركة عقارية مصرية جاءت تستعرض أحدث المشروعات العقارية في مصر تحت مظلة القانون والضوابط الكويتية والمصرية وبإشراف مباشر من هيئة المعارض الدولية المصرية وذلك في الخامسة والنصف من مساء الغد الأربعاء بفندق كراون بلازا - قاعة البركة، حيث يفتح المعرض أبوابه للجمهور الكريم عقب الافتتاح ويوميا على مدى فترتين صباحية من الساعة 10 صباحا إلى الساعة 5 ظهرا ومسائية من الساعة 1 إلى الساعة 10.

وبهذه المناسبة، صرح مدير إدارة العقار في الشركة الكويتية الأوروبية القابضة (إحدى الشركات المشاركة في المعرض) باسل النفيسي بأن مشاركتهم في المعرض تأتي بهدف استعراض واحد من التجمعات العقارية الضخمة، وذلك حرصا على تقديم فرص عقارية على مستوى محلي وإقليمي وعالمي من خلال مشروع أكواريوس - مرسى علم في جمهورية مصر العربية، وقال ان المشروع يقع في منطقة القصير السياحية الشهيرة تاريخيا وعالميا، حيث يعتبر المشروع أحد أضخم المشاريع الحيوية التي تمتلكها الشركة والأكثر جذبا للمستثمرين لما يقدمه من فرص واعدة في مجال الاستثمار والسياحة، حيث يقام المشروع على مساحة 196 ألف متر مربع ويتكون من قسمين: الأول سكني والثاني يضم فندقا 5 نجوم ومحلات تجارية ومطاعم وأنشطة ترفيهية، وتقدم الشركة تسهيلات للسداد تصل إلى 120 شهرا من دون فوائد أو مقدم.

من ناحيته، ذكر رئيس مجلس إدارة شركة معمار للتطوير العقاري بالقاهرة الجديدة محمد صبحي ان الشركة ستطرح بالمعرض هذا العام مجموعة جديدة ومتميزة من المشاريع السكنية والتجارية بالقاهرة الجديدة.

وقال ان عملاء المعرض من المصريين سيتمتعون هذا العام بخصومات خاصه على المتر السكني وتقدم الشركة تسهيلات السداد لـ 60 شهرا من دون فوائد.

كما تشارك مجموعة كوارتز العقارية بفاعلية في المعرض، حيث ذكر المدير العام للمجموعة مصطفى بدر ان كوارتز تطرح مجموعة كبيرة ومتنوعة من العقار المصري بالقاهرة والاسكندرية وباقي المحافظات الكبرى بجمهورية مصر العربية، مشيرا الى انه رغم ما مرت به مصر في السنوات الـ 3 الماضية من عثرات إلا ان السوق العقاري المصري دائما في مقدمة السوق المحلي والدولي.

وأشار إلى أن مشاريع الشركة تقع كلها في مناطق متميزة مثل مدينة الشيخ زايد «كمباوند تيامو سيتي» على طريق المحور مباشرة بجوار كمباوند رويال سيتي وهايبر ويبعد دقائق عن مول العرب وميدان لبنان والمهندسين والمشروع عبارة عن عمارات سكنية وڤلل دوبلكس بحدائق وحمامات سباحة.

مصطفى بدر

الخرافي: «التعاونيات» لا تخدم المنتجات الوطنية.. والسمحان يرد: مزايا السوق المفتوح تحسم عملية الشراء

شكل اتحاد الصناعات الكويتية فريق عمل مكونا من اتحاد الصناعات واتحاد الجمعيات التعاونية ووزارة الشؤون ووزارة التجارة لإعداد مذكرة على أن ترفع إلى اتحاد الجمعيات تشمل جميع المعوقات التي تواجهها المصانع المحلية في الجمعيات.\ وقال رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي خلال ديوانية الاتحاد الشهر بعنوان «علاقة الجمعيات التعاونية بالمصانع» ان عدم تعاون الجمعيات مع المصانع المحلية في الوقت الذي ينبغي فيه أن تحظى بالتشجيع اللازم لعرض منتجاتها في الجمعيات التعاونية يأتي ضد مصلحة المنتج الوطني. وبين أن القرارات الوزارية تؤكد على أن «تعفى المنتجات الوطنية من جميع الاشتراطات والقيود التي تضعها الجمعيات التعاونية عند تعاقدها على المنتجات الأخرى». وأضاف: «حسب القرار الوزاري فإن على الاتحادات والجمعيات التعاونية إزالة كل المعوقات أمام توزيع وترويج المنتجات الوطنية وتخصيص أماكن مناسبة لعرضها والإعلان عنها بطريقة واضحة». وفيما يتعلق بشكاوى المصانع حول ممارسات الجمعيات التعاونية بحقها، أوضح الخرافي أن الكثير من المصانع وعلى مدى سنوات طويلة اشتكت من التأخير في سداد مستحقات المصانع من المنتجات التي تم تصديرها للجمعيات وفرض تأجير الأرفف بمبالغ كبيرة فرض خصم دائم على المنتج لصالح الجمعيات. وأكد على أن بعض الجمعيات تفرض بضائع مجانية أو رسوما أو مساهمات مالية بحجة المهرجانات أو لمناسبات اخرى لافتا إلى عدم عرض بعض الجمعيات المنتج الوطني في مكانه المناسب أو اعطاءه حقه في العرض من حيث المكان والمساحة. من جانب آخر، أوضح عثمان الزاحم من مؤسسة بترا لتجارة وصناعة الاغذية أن على الجمعيات التعاونية أن تعطي ميزة للمصانع المحلية فلابد أن يكون لاتحاد الجمعيات القناعة بأن المصانع هي كيانات قائمة لديها التزامات مالية وجدوى اقتصادية، لافتا إلى أن القطاع الصناعي هو شريك أساسي في التنمية خصوصا مع رغبة الدولة في تنويع مصادر الدخل. وقال: «بلغت مبيعات الجمعيات 400 مليون دينار أي بزيادة سنوية بلغت 9٪ تقريبا، فينبغي أن نفرق بين المصنع والتاجر وأن يتم تطبيق جميع القرارات الوزارية لأنها صدرت من سلطات عليا وهي مراسيم». فيما حذر عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات خالد المضف من مسألة تأخير الدفعات المالية للمصانع والتي قد تؤدي الى افلاسها. وعقب رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السمحان بعد أن استمع لجميع شكاوى المصانع قائلا: «لا تعمل الجمعيات التعاونية على المتاجرة اذ إنها تؤدي خدمات اجتماعية عن طريق توفير منتجات بأفضل الاسعار للمستهلكين». وأكد على أن منتجات التعاون لم تأت لمنافسة المصنعين وانما بسبب مزايا السوق المفتوح والذي يحسم عملية الشراء هو السعر والجودة.

وحول مسألة الشيكات من دون رصيد، قال السمحان إن السبب في ذلك يعود إلى تفاوت الإيرادات المالية بين الجمعيات، اذ إن ليس جميع الجمعيات لديها الملاءة المالية الكافية.

وأوضح أن هناك بعض الطلبات التي تطلبها الجمعيات أجهلها كرئيس اتحاد بالنسبة للتبرعات وايجارات الارفف والمساهمات الاجتماعية فهذا ليس عملا تعاونيا صحيحا، ولكن تقوم بعض الجنسيات العربية بمساومة المصانع حتى أصبح ذلك عرفا فوصلنا الى مرحلة الدفع للاشخاص. وأكد على أن التغير السريع في مجلس ادارات الجمعيات التعاونية يعوق تنفيذ أي قرار يخدم مصلحة البلد.

اتحاد العقاريين ينظّم المؤتمر الـ 12 لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية

اعلن اتحاد العقاريين عن بدء تنظيم المؤتمر الثاني عشر لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية الذي سيعقد يومي 9 و10 فبراير المقبل في فندق جي بليو ماريوت بمشاركة عدد من اعضاء مجلس الأمة والمسؤولين ورؤساء شركات القطاع الخاص الكبرى.

وبهذه المناسبة، قال أمين عام اتحاد العقاريين أحمد الدويهيس إن المؤتمر سيركز في دورته الحالية على أهم المستجدات المتعلقة بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP، مع التشديد على ضرورة تغيير قانون الـ BOT على نحو يتيح المجال بشكل أكبر أمام شركات القطاع الخاص للعب دور اكبر في مشروعات التنمية وخطط الدولة المستقبلية، بالشكل الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام، ويساعد على زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين.

وأضاف ان المؤتمر سيتبنى كذلك المطالبة بإنشاء وتأسيس هيئة مستقلة تعنى بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يرأسها شخص لا يخضع لأي تأثير أو سلطة خارجية، تهتم بكافة التفاصيل المتعلقة بهذا النوع من المشاريع، وتعمل وفقا للشروط والمعايير المطبقة عالميا على وضع قانون مستدام لمشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص ليس فقط على مستوى المشاريع العقارية.

«المتحد» يطلق خدمة «3D Secure» لضمان تسوق آمن عبر الإنترنت

أعلن البنك الأهلي المتحد أنه قد أطلق مؤخرا خدمة 3D Secure والتي تعتبر من أكثر تقنيات الدفع عبر شبكة الإنترنت أمانا، وذلك بالتعاون مع نظام التحقق بواسطة ڤيزا وماستركارد العالمية، حيث حققت هذه الخدمة لحاملي بطاقات المتحد الائتمانية تقنية عالية الجودة لحماية إضافية عند التسوق إلكترونيا (عبر الإنترنت) ضد أي استخدام غير مصرح به. وتتميز تقنية 3D Secure بتوفير المزيد من الحماية أثناء التسوق عبر مواقع التجارة الإلكترونية المشتركة في الخدمة، فتقلل من مخاطر الوقوع في عمليات الاحتيال عن طريق التحقق من شخصية حامل البطاقة الائتمانية، فتضمن للعميل راحة البال التامة عند التسوق عبر الانترنت. وتعليقا على طرح البنك لهذه الخدمة ، قالت رئيسة مركز البطاقات الائتمانية بالبنك الأهلي المتحد كيران جعفري: «نؤمن بأهمية توفير أفضل الإجراءات الأمنية لضمان عدم تعرض عملائنا للاحتيال الإلكتروني، وهو الأمر الذي يجعلنا نقوم باتباع وسائل متطورة لتوفير الأمان مع عدم التأثير على سهولة التسوق الإلكتروني للعملاء».

وتابعت جعفري: إن البنك الأهلي المتحد يعتبر من أولى المؤسسات المصرفية في الكويت التي أطلقت خدمة 3Dsecure، الأمر الذي يعكس مساعي البنك المتواصلة بمواكبة أحدث التقنيات في تطوير خدماته المصرفية التي يقدمها لعملائه، تماشيا مع رؤيتنا المستقبلية باستمرار تقديم أفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي من شأنها خدمة عملائنا بطريقة سلسة وآمنة. وأوضحت جعفري: انه بعد انطلاق هذه الخدمة، أصبح حاملو بطاقات الائتمان الخاصة بالبنك الأهلي المتحد يتمتعون بميزة انخفاض نسبة خطر تعرضهم للاحتيال المتمثل في استخدام بطاقاتهم بشكل غير قانوني على الإنترنت.